وافقت الحكومة العراقية، امس الأربعاء، على دفع ٦٥٠ مليار دينار كمستحقات للشركات النفطية العاملة في إقليم كردستان ، فيما أعلنت وزارة المالية تخصيص أكثر من ملياري دولار ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١٢، لدفع مستحقات جميع الشركات النفطية العاملة في العراق. وقال وزير المالية العراقي رافع العيساوي في مؤتمر صحافي على هامش قمة بغداد إن "الحكومة العراقية خصصت ٦٥٠ مليار دينار ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١٢، لدفع مستحقات الشركات النفطية العاملة في إقليم كردستان"، مؤكدا أن "صرفها سيتم بعد تدقيق الحسابات".

الحكومة توافق على منح مستحقات الشركات النفطية العاملة في كردستان

□ بغداد / المدى

من جانبه قال وكيل وزارة المالية فاضل نبي خلال المؤتمر إن "العراق خصص نحو مليارين و٥٣ مليون دولار كمدفوعات لشركات النفط العاملة في العراق" ، لافتا الى ان" ٥٦٠ مليون دولار من هذه التخصيصات ستدفع للشركات النفطية العاملة في منطقة كردستان".

وهددت حكومة إقليم كردستان الحكومة المركزي في ٢٦ من آذار الحالي، بوقف صادراتها النفطية إذا لم تسدد بغداد مستحقات شركات الإنتاج.

وقررت وزارة الموارد الطبيعية خفض الصادرات إلى ٥٠ ألف برميل يومياً"، محذراً من أنه "قد توقفها بالكامل في غضون شهر في حال عدم سداد المدفوعات".

وكانت وزارة النفط العراقية حذرت، في ١٣ آذار الحالي، من خسائر كبيرة في الخزينة العامة للدولة بسبب تقليص إقليم كردستان صادراته النفطية، ولفتت إلى أن حكومة الإقليم تصدر حالياً ٦٥ ألف برميل يومياً، مطالبة إياها بالوفاء بالتزاماتها التي قطعتها بشأن تصدير ١٧٥ ألف برميل يومياً والتي وضعت على أساسها الموازنة العامة للبلاد لعام ٢٠١٢.

واتفقت الحكومة المركزية في بغداد مع حكومة الإقليم على أن تبلغ صادراته من النفط في العام الحالي ١٧٥ ألف برميل، الذي احتسبت على أساسه موازنة ٢٠١٢، والتي قلت حصة الكرد منها هذا العام إلى نحو ١١ بالمئة بعد أن كانت تبلغ نحو ١٧٪ بسبب ارتفاع النفقات السيادية والدفاعية في الموازنة.

وكانت حكومة إقليم كردستان العراق قد بدأت منتصف العام ٢٠٠٩ بضخ النفط إلى الأنبوب الاستراتيجي الواصل إلى ميناء جيهان التركي بواقع نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، ثم رفع الكمية إلى ١٧٥ الف برميل في اليوم في منتصف ٢٠١١.

ويعد موضوع النفط وتقاسم الثروات من أبرز الملفات الخلافية بين بغداد والإقليم تضاف إليه قضية المناطق المتنازع عليها وضمها إلى إقليم كردستان.

وكشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في ٩ أيلول ٢٠١١، عن انخفاض النفط الخام المصدر من إقليم كردستان من ١٥٠ ألف برميل إلى ٥٠ ألف عبر الأنبوب العراقي التركي، وفيما طالب بأن تكون العقود في كردستان شفافة وليس "خلف أبواب مغلقة"، شدد على أن تلك العقود لم تعرض على الحكومة المركزية.

وأعلنت وزارة النفط العراقية في ١٨ من كانون الثاني ٢٠١٢ عن خطة لزيادة إنتاجها النفطي خلال العام الحالي الى ثلاثة ملايين و٤٠٠ الف برميل يوميا والى زيادة صادراتها النفطية الى مليونين و٦٠٠ ألف برميل يوميا".

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام من مينائي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ويتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، ويصدر منها ما يقارب من مليونين و٢٠٠ ألف برميل يوميا.

الأردن تفتتح أول مصنع للسيارات المصفحة لتلبية حاجة العراقيين

بغداد / المدى

أُعلن في الأردن، عن تدشين أول مصنع في البلاد والمنطقة العربية لإنتاج السيارات المصفّحة ضمن مشروع استثماري روسي أردني مشترك برأسمال يبلغ نحو مليوني دينار اردني، فيما اكد مسؤولون عن المصنع أنه سيغطي بالاساس حاجة العراق من السيارات المصفحة.

وقال المدير التنفيذي للمصنع أحمد سليمان في تصريحات نقلتها وكالة الأنبار الأردنية الرسمية، إن "المنطقة الحرة في الزرقاء شمال الأردن شهدت، امس الاربعاء، افتتاح أول مصنع في البلاد والمنطقة العربية لإنتاج السيارات المصفّحة"، مبينا أن "المصنع سيغطي حاجة دول المنطقة خصوصاً السوق العراقية، كما يستهدف الوصول إلى إنتاج سنوي بما قيمته ٢٤ مليون دينار".

وأضاف سليمان أن "المصنع عبارة عن استثمار أردني روسي مشترك برأسمال يبلغ مليوني دينار يعمل على تصفيح السيارات وتجهيزها بالزجاج المضاد للرصاص والدروع"، مشيرا إلى أن "المصنع الذي باشر إنتاجه تبلغ مساحته ٣٢٠٠ مترا مربعا ويشغل قرابة ١٠٠ عامل من سكان المنطقة ويستخدم نحو ٨٠ ٪ من الموارد المحلية ليضمن الجودة العالية والقوة والمتانة."

وأكد المدير التنفيذي للمصنع أن "الدروع والزجاج المضاد للرصاص المستخدم مطابق لمواصفات الأمان العالمية ومطابق للمقياس الأوروبي".

وكان مجلس النواب العراقي صوت خلال جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت في، ٢٣ شباط ٢٠١٢، ضمن إقرار الموازنة المالية، على شراء ٣٥٠ سيارة مصفحة للنواب بقيمة ٦٠ مليار دينار عراقي أي ما يعادل ٥٠ مليون دولار، فيما عاد ليصوت في، ٦ آذار الحالي، على مناقلة المبالغ المخصصة لشراء السيارات المصحفة إلى بعض الأجهزة الأمنية وضحايا "الإرهاب".

وطالب رئيس البرلمان أسامة النجيفي، في (٢٨ شباط ٢٠١٢)، البرلمانيين بالتخلي عن السيارات المصفحة، ودعا إلى تأجيل تنفيذ قرار شرائها إلى وقت "يكون الشعب فيه أكثر تفهما لعمل البرلمانيين الشاق".

وواجه هذا القرار انتقادات كثيرة، إذ اعتبره زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في (٢٦ شباط ٢٠١٢) "وصمة عار في جبين البرلمان"، واصفاً ذلك بـ"السرقة" لقوت الشعب العراقي، فيما أكد أن من يستقل تلك المدرعات خائن لشعبه ووطنه وعاص لربه، فيما اعتبرته كتلة الفضيلة البرلمانية في (٢٥ شباط الماضي) "استفزازاً" لمشاعر العراقيين و"امتيازات زائدة"، كما أعرب النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، في (٢٥ شباط ٢٠١٢)، عن استغرابه لقبول بعض النواب شراء سيارات مصفحة لأعضاء البرلمان.

مسؤول يمني : مقررات المجلس الاقتصادي العربي ستساهم بتحسن اقتصاد الدول العربية

□ بغداد / المدى

عدّ وكيل وزارة الصناعة رئيس الوفد اليمني في اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب سالم محمد سلمان ، قرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي الذي اختتم اعماله مساء امس الاربعاء من أهم القرارات التي صدرت عن القمم السابقة ، مشيراً الى ان إنشاء منظومة اقتصادية عربية متكاملة ، ما كان يسعى اليه اليمن .

وقال سلمان في تصريح صحفي : إن المجلس نجح بالخروج بمقررات مهمة ،حيث سيتم تنظيم الموارد المائية وإنعاش العملة واعتماد إستراتيجية للسياحة العربية وآليات تنفيذها. وأضاف سلمان: أن البند الاول الخاص بالسياحة العربية وآليات تنفيذها ، كانت مناسبة لليمن ، حيث نسعى الى تطوير الجانب السياحي ، لاسيما أن مدينة عدن من أجمل المدن العربية، فضلا عن أن العراق يمتلك السياحة الدينية في جنوبه ، والسياحة في اقليم كردستان، مبينا: أن محور الامن الغذائي يعد من أهم المحاور للمجلس الاقتصادي ، لاسيما أن الامن الغذائي هو اساس الامن الاجتماعي والمناطقي.

واشار وكيل وزارة الصناعة اليمنية الى: أن بعض الدول العربية تعاني من اقتصاد متدهور ، وتسعى الى تحسين اقتصادها فمقررات المجلس ليوم امس ساهمت بوضع الاليات لتحسين العملة والاقتصاد العربي من خلال إنشاء منظومة اقتصاد عربي متكامل .

وكشف سلمان عن نية لدى اليمن لتطوير العلاقات الاقتصادية مع العراق خلال الفترة القادمة، مؤكداً ان اليمن سيرسل وفودا اقتصادية وسياسية وأمنية لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على كافة المستويات .

هذا واعتمد وزراء المال والاقتصاد العرب في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي اختتم اعماله اول من امس الثلاثاء إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، ودعوة المجلس الوزاري العربي للمياه لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) والتعاون مع المنظمات العربية ذات العلاقة، وصناديق التمويل والجهات المانحة .

كما قرر المجلس متابعة الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية وجامعة الدول العربية، والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمم العربية التنموية في دورتها الأولى والثانية، والإحاطة علماً بالإجراءات المتخذة بشأن الإعداد للقمة العربية الاقتصادية في دورتها الثالثة بالرياض في يناير ٢٠١٣ .

واكد الوزراء أهمية انعقاد المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية عام ٢٠١٢، وإعداد تصور للتحرك المطلوب حتى عام ٢٠١٥ وما بعدها تمهيداً لعرضه على القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في الرياض ٢٠١٣.

كما قرر الوزراء اعتماد (إعلان مراكش) كمنهاج عمل تلتزم به الدول الأعضاء خلال الخمس سنوات المقبلة للارتقاء بأوضاع الطفولة في المنطقة العربية .

وقرر الاجتماع الوزاري اعتماد الإستراتيجية العربية للحد من الكوارث ومخاطر الكوارث، ودعوة مجلس الوزراء العرب المعنيين بالبيئة إلى اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة، لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الكوارث بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المعنية.

العراق يطرح مشروع توحيد العملة على وزراء الاقتصاد العرب

□ بغداد / المدى

قالت وزارة المالية العراقية أنها طرحت على وزراء الاقتصاد والمال العرب مشروع توحيد العملة بين البلدان العربية في الاجتماع الذي عقد اول من امس الثلاثاء ببغداد في إطار تحضير الملفات الاقتصادية التي ستعرض على القادة العرب في قمتهم اليوم الخميس.

وقال وزير المالية رافع العيساوي في مؤتمر صحفي عقده على هامش اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب : إن "الوفد العراقي طرح مشروع توحيد العملة في اجتماع وزراء الاقتصاد العرب تشابه عملة اليورو للاتحاد الأوروبي."

وأوضح أن "هذا المشروع في حال تنفيذه سيعزز قدرة البلدان العربية الاقتصادية وسيعالج مشاكل التضخم والبطالة والترهل الاقتصادي التي يعاني منها العراق وعدد من البلدان العربية".

وأشار إلى أن "الاجتماع ناقش أيضا معوقات بناء القناة الجافة الرابطة بين البلدان العربية بالإضافة إلى تزويد العراق بـ ١٥٠ ميغاواط من الكهرباء عن طريق الخط الثماني".وقالت وزارة التجارة العراقية إن وزراء الاقتصاد والمال العرب صوتوا اول من امس الثلاثاء على ثلاثة استراتيجيات تخص الجانب السياحي والأمن المائي والكوارث، كاشفة عن حضور ستة وزراء عرب في الاجتماع إلى جانب الوزير العراقي خير الله بابكر الذي ترأس الاجتماع.

وبدأ الاجتماع ظهرا وناقش مشروع جدول الأعمال، إضافة إلى متابعة تنفيذ نتائج القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت ٢٠٠٩) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: ٢٠١١)، والإعداد للقمة الاقتصادية الثالثة في الرياض ٢٠١٣.

وكان الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية قد اعلن الاثنين الماضي عن مشاركة نحو ١٢ رئيس دولة عربية في مؤتمر قمة بغداد الذي سيناقش جملة من القضايا العربية وعلى رأسها الأزمة السورية وتطورات "الربيع العربي" القضية الفلسطينية فضلا عن إعادة هيكلة جامعة الدول العربية.

وبدأت أعمال القمة وسط إجراءات أمنية غير مسبوقة في بغداد تتمثل بنشر عشرات الآلاف من قوات الأمن وإغلاق الطرق الرئيسة بعد أن أعلنت الحكومة العراقية تعطيل الدوام الرسمي خلال الاسبوع الجاري.ويعد الملف السوري من أبرز المواضيع على جدول أعمال القمة بعد أن علقت الجامعة العربية في ١٢ تشرين الثاني نوفمبر عضوية سوريا، أحد الأعضاء المؤسسين، في اجتماعاتها، بسبب القمع الذي تمارسه قوات النظام في مواجهة انتفاضة شعبية غير مسبوقة.

وتشارك الجامعة العربية بشكل فعال في الملف السوري، خصوصا بعد تسمية الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وللجامعة للبحث في معالجة الأزمة السورية.لكن الجامعة العربية تبقى منقسمة حيال هذه المسألة، في وقت تسعى قطر للبقاء على رأس اللجنة المكلفة بملف سوريا.

لجنة نيابية : لن يتم التصويت على قانون النفط والغاز ما لم تتوقف تدخلات الشهرستاني

□ بغداد / المدى

أكدت لجنة النفط والطاقة النيابية ،اول من امس الثلاثاء،أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني يحاول فرض هيمنته وقراراته على الكتل السياسية من اجل التصويت على قانون النفط والغاز بالشكل الذي يرضي الحكومة الاتحادية، مؤكدة انه لن يتم التصويت على قانون النفط والغاز ما لم تتوقف تدخلات الشهرستاني .

ومنذ إقرار الدستور العراقي، مثل قانون النفط والغاز أبرز الملفات العالقة ما بين بغداد وأربيل، ولا تقل أهمية بالنسبة لصانعي القرار في الإقليم عن المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.ويدور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الإقليم منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الآن مع شركات نفط عالمية، حيث تصفها بغداد بغياب الشفافية عنها في التوقيع.

وقال عضو اللجنة فرهاد الاتروشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) اليوم إن "هناك أسبابا كثيرة تقف بوجه إقرار قانون النفط والغاز خصوصا ان الدستور أعطى الحق للأقاليم والمحافظات للمشاركة في القطاع النفطي ووضع الإستراتيجية لهذا القطاع".وأوضح الاتروشي ان "نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني يحاول حصر الصلاحيات بين وزارة النفط والحكومة الاتحادية وتهميش دور الأقاليم حيث يكون شبه ثانوي، ولكن مجلس النواب لن يصوت على القانون بهذه الطريقة."وأضاف ان "الشهرستاني هو العقبة التي تقف أمام تمرير القانون من خلال فرض رأيه على الكتل السياسية وبدعم من بعضها". وتضغط الحكومة العراقية باتجاه ان تكون جميع العقود النفطية موقعة من قبلها عن طريق وزارة النفط العراقية، بينما يطالب الإقليم بصلاحيات اكبر في هذا الصدد بحيث يكون له الحق في توقيع العقود دون الرجوع إلى بغداد.وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ ٪ من ميزانية العراق، لكن لغاية الآن لا يوجد في البلاد قانون ينظم شؤونه بعد أن فشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

مختصون يطالبون بوضع آلية جديدة لتسويق النفط الخام

□ بغداد / آكانيوز

يؤكد عدد من المختصين في مجال النفط، ان العراق بحاجة إلى آلية جديدة لتسويق النفط الخام، من بينها التعاقد لمدة ستة اشهر بدلاً من سنة كاملة، بالاضافة الى مراجعة آلية ضخ النفط عبر الناقلات النفطية.

واكدت وزارة النفط العراقية أنها وضعت خطة لرفع الصادرات خلال العام الحالي الى ما يقارب ٣ ملايين ب/ي مؤكدة بالوقت ذاته أن سبب انخفاض الصادرات النفطية لهذا الشهر يعود للظروف الجوية السيئة التي شهدتها المنطقة خلال الايام العشرة الماضية، وليس بسبب مشاكل إدارية أو فنية".

وقال الخبير النفطي جميل علي لوكالة كردستان للأنباء (اكانيوز) ان "شركة سومو لابد ان تتعاقد مع شركات عالمية مؤهلة ضمن صيغة التعاقد لمدة ستة أشهر وان تقوم (سومو) بدعوة الشركات النفطية العالمية والتي لديها عقود قائمة مع الدول النفطية من بينها السعودية وايران والكويت بهدف توفير احتياجاتها من النفط العراقي الخام للمرحلة المقبلة وتعزيز الشفافية النفطية .

واضاف ان "على (سومو) مراجعة الطلبات المباشرة عن طريق البريد الالكتروني، وان لا تتعامل مع الشركات العالمية عن طريق الوسطاء او وكلاء منظمات دولية أو هيئات دبلوماسية عاملة في العراق أو في الخارج، بحيث يتم تحديد القيم النهائية والتخصيصات للشركات المؤهلة استناداً إلى المعايير المطبقة".

وعادة ما تفضل شركات النفط الأجنبية العاملة في توسعة قطاع النفط العراقي، الحصول على النفط مقابل ما تنفقه من رأسمال ورسوم خدمات، لان ترتيبات المدفوعات النقدية أكثر تعقيدا.

بدوره قال الخبير النفطي السابق في وزارة النفط ومستشار شركة اي بي النفطية البريطانية محمد عظيم لـ(آكانيوز) إن "شركة سومو عليها ان تستبعد الشركات غير المؤهلة، واعني بها التي لاتلتزم بموعد تسديد الاموال او ارسال شاحناتها الى المؤانئ الجنوبية، وابلاغها بعدم اهليتها كما سيتم ادراجها ضمن جدول الشركات غير المؤهلة، كما ينبغي إدراج الشركات العالمية التي ثبت انها مؤهلة لاستيراد النفط العراقي."

وأوضح ان "شركات عالمية كثيرة تضرر العراق منها عبر انخفاض وارداته المالية للتصدير حلال المرحلة الماضية، لانه تعاقد معها لمدة عام كامل من دون ان يتبع طريقة التعاقد نفسها التي تتبعها بقية الدول النفطية مع شركات التسويق، ويعود ذلك لضعف تمثيل العراق في منظمة أوبك".

واشار عظيم الى ان "هناك عدم وضوح في عملية شحن النفط الخام في الجانبين الفني والتجاري، اذ يفترض ان تقوم شركة سومو بتحديد موعد ومن خلال موقعها الالكتروني لواجبات تحميل الشحنات من الموانئ التصديرية للنفط الخام".

من جهته، قال عضو لجنة النفط والطاقة النيابية فرات الشرع لـ(آكانيوز) إن "هذه المشاكل التي تواجه عمل شركة سومو ستطرح في اجتماع مع مدير شركة سومو في بداية الشهر المقبل بخصوص عملية تسويق النفط وآليات اختيار النفط العراقي".

وأضاف أن "الحكومة العراقية اكدت انها تبيع النفط على اساس سعر السوق العالمي دون اجراء تخفيضات او بيع بالتقسيط وضمن آلية تسعير موحدة يتم الحصول عليها من الأسواق العالمية التي تعرف باسعار البيع الرسمية بحيث تطبق على كل المشتركين."

واشار الشرع إلى ان "ذلك يأتي ضمن خطة العراق للنهوض بواقع الشفافية في التعاملات النفطية التي يتبعها العراق في عملية تسويق منتجاته النفطية".

وكانت وزارة النفط العراقية قد أعلنت ان العراق يتصدر لائحة البلدان الأعضاء في اوبك في الشفافية والإفصاح عن المشاريع النفط.